الأمم المتحدة

AS

Distr.
GENERAL

A/48/761
S/26876
14 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٩ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص
بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسالة موجهة من سعادة السيد حسن حسنوف وزير خارجية الجمهورية الأذربيجانية إلى رئيس الفريق الاستشاري المشترك المنبثق عن المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بشأن الحالة العسكرية - السياسية في المنطقة وتنفيذ المعاهدة المذكورة، كما وردت إلينا بالفاكسيميلي (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٩ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار ت. علييف
المستشار
القائم بالأعمال المؤقت

93-70803 151293 151293

المرفق

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وموجهة من وزير خارجية الجمهورية الأذربيجانية إلى رئيس الفريق الاستشاري المشترك المنبثقة عن المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا

إن ما دفعني إلى الكتابة إليكم هو قلقي الشديد بشأن مستقبل المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، نظرا لأن الحالة العسكرية والسياسية في منطقة جنوب القوقاز قد تغيرت تغيرا جذريا. فالجمهورية الأذربيجانية التي تؤيد تأييدا قويا أهداف المعاهدة، تبذل قصارى جهدها، كما تعلمون جيدا، من أجل تنفيذ المعاهدة بصورة ناجحة لأنها تعتبر ذلك الصك أساسا لنظام أمني جديد آخذ في التبلور في أوروبا.

وفي الوقت ذاته فإن الوقت قد حان للتفكير في تكييف المعاهدة مع الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة، مع الإبقاء على كل ما هو قيم وإيجابي من أجل بناء الهياكل الأمنية في "أوروبا الجديدة".

بيد أن هناك عقبة خطيرة تعترض تنفيذ المعاهدة في أراضي أذربيجان وهي العدوان الذي شنته أرمينيا ضدها. فالتحركات غير المشروعة للأفراد والأسلحة والمعدات العسكرية، بما في ذلك الأصناف المحظورة بموجب المعاهدة من أراضي أرمينيا عبر مناطق لاشين وكلباجار وقوبتلي وزانجيلان المحتلة في أذربيجان، لتعزيز الوحدات العسكرية التابعة للقوات المسلحة الأرمينية التي تقوم بأعمال عسكرية في أراضي بلدي لا تزال مستمرة. ويصعب التحدث عن إنشاء نظام أمني إقليمي أو عن التحقق الشامل من الأسلحة مع وجود قوة عسكرية أجنبية مسلحة لديها كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة وتوسع بصورة مستمرة نطاق نشاطها العسكري الرامي إلى احتلال مزيد من الأجزاء في أذربيجان في أراضي الجمهورية الأذربيجانية ذات السيادة، وهي طرف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

واعتقد أن الدول الأطراف في المعاهدة تشاطر أذربيجان رأيها بأنه لا يمكن تنفيذ المعاهدة إلا في ظل ظروف السلم. وهذا يقتضي تجريد منطقة ناغورني - كاراباخ في أذربيجان من الأسلحة تجريدا كاملا وانسحاب الأفراد العسكريين الأجانب والأسلحة، دون شرط، من أراضي أذربيجان.

وللوفاء بهذه الشروط نجحت أذربيجان، بصعوبة كبيرة، في مطلع عام ١٩٩٣، في أن تدرج في ولاية فريق الرصد المتقدم التابع لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا، الذي شكل في إطار عملية مينسك من أجل تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، نصا يتعلق بالتحديد الإلزامي لجميع الأفراد العسكريين الأجانب والأسلحة وانسحابهم من أراضي أذربيجان وذلك بالتعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أو أي بعثة دولية مختصة أخرى. غير أن أرمينيا، التي بذلت في ذلك الوقت قصارى جهدها لمعارضة اعتماد تلك الولاية، ما برحت حتى اليوم تواصل سياستها العدوانية ضد أذربيجان.

ومن ثم فإن الجزء المحتل من بلدي، وهو يشكل أكثر من ٢٠ في المائة من مساحة أراضيه، يقع خارج المنطقة التي يرصدها المفتشون الدوليون وفقا للمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢. وأذربيجان ليست في الوقت الراهن في موقف يتيح لها تحديد كمية الأسلحة وعدد الأفراد العسكريين في الجزء المحتل من أراضيها، ناهيك عن التحقق منها.

وأود أيضا أن أوجه انتباهكم إلى مستوى فعالية عملية التفتيش التي تجري في أراضي أرمينيا وفقا للمعاهدة المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا. فمن المفروض أن يلفت انتباه أفرقة التفتيش أثناء العمل في أرمينيا عدم وجود أهداف للتحقق تتعلق بكميات الأسلحة والمعدات المحددة المقيدة بموجب المعاهدة والتي تستخدم في الواقع لشن عدوان ضد أذربيجان. وفي هذا الصدد، من الملائم أن نشير إلى حالات قامت فيها أجهزة رسمية تابعة لجمهورية أرمينيا بوضع عقبات أمام إجراء عمليات التفتيش الدولي في أراضيها.

إن موضوع المسؤولية عن تخفيض الأسلحة والمعدات في أراضي أذربيجان يستحق اهتماما خاصا. فخلال الأعمال العسكرية التي تجري لمقاومة عدوان أرمينيا، تدمر المعدات العسكرية للقوات المسلحة الأذربيجانية بالنيران المعادية ويستولي عليها العدو بوصفها مغانم. وقد قدمت أذربيجان إلى الفريق الاستشاري المشترك بيانات بشأن حجم خسائرها من المعدات العسكرية. والواقع أنه عند وضع تلك الخسائر في الاعتبار تكون أذربيجان بالفعل في المستوى الذي يُفترض أن تحققه عند انتهاء فترة التخفيض برمتها.

وأود أن أقدم، بإيجاز، بعض المقترحات المحددة، التي أؤمن إيمانا عميقا بأن من شأنها تعزيز صلاحية استمرار المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتلبية المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول الأطراف فيها.

'١' تقترح أذربيجان على جميع الدول الأطراف في المعاهدة إجراء تفتيش شامل متعدد الجنسيات في منطقة ناغورني - كاراباخ التابعة لأذربيجان بغرض التأكد من حقائق الأوضاع الفعلية فيما يتعلق بوجود أسلحة ومعدات عسكرية في المنطقة وتحديد الجهات المالكة لها. وفي هذا السياق، واستنادا إلى مبدأ الصراحة في العلاقات الدولية، فإن أذربيجان مستعدة لقبول إجراء تفتيش من هذا القبيل حتى وإن كانت حصة التفتيش السلبي بالنسبة لها قد استنفدت في ذلك الوقت؛

'٢' تدعو أذربيجان الفريق الاستشاري المشترك إلى أن يسهم في معالجة العواقب الناجمة عن عدوان أرمينيا ضد أذربيجان وذلك باتخاذ تدابير محددة تتعلق باستخدام آلية التفتيش لهذا الغرض في إطار المعاهدة المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا. وسيكون هذا بمثابة خطوة أخرى في سبيل تعزيز نظام المعاهدة في القارة الأوروبية، وخاصة في منطقة جنوب القوقاز وهي منطقة مهمة من حيث مجال تطبيقها؛

'٣' نظرا للحالة العسكرية في أذربيجان، ولضرورة أن تواجه المعاهدة الحقائق الجديدة، تقترح أذربيجان أن يبدأ الفريق الاستشاري المشترك مناقشة موضوع إدراج كمية الأسلحة والمعدات التي دمرت أثناء الأعمال العسكرية، ضمن مسؤوليته عن التخفيض. وممثلونا على استعداد لتقديم المعلومات الضرورية أثناء اجتماعهم مع الفريق. ومن الطبيعي أن تجري دراسة هذا الموضوع مع الفريق في السياق العام للبحث عن سبل لتحقيق التكييف الذي لا مفر منه للمعاهدة مع حقائق الأوضاع الحالية في القارة. وحل هذا الموضوع بصورة منصفة سيسهل تعزيز الاتفاق مع الجمهورية الأذربيجانية من أجل زيادة تطوير التعاون مع شركائها في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بغرض تعزيز الاستقرار والأمن، وبذا يتم توسيع قاعدة التدابير اللاحقة في مجال التحقق من الأسلحة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا قد وضعت لكي تنفذ في ظروف السلم. ولا يمكن حل المشاكل المشار إليها أعلاه والمتعلقة بتنفيذ المعاهدة في أذربيجان في ظروف العدوان المتصاعد من جانب أرمينيا ضد بلدي إلا بربطها مباشرة بعملية معالجة نتائج ذلك العدوان.

وأنا أفترض أن ارتباط الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ارتباطا شديدا بقضية تعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا سيتيح التوصل إلى اتفاقات تراعى فيها بالكامل المصالح الأمنية لأذربيجان، وللدول المجاورة لها أيضا بالطبع.

وبالنظر إلى أن أمن الدول الأطراف في المعاهدة هو، بطبيعته، غير قابل للتجزئة وإلى العلاقة الوثيقة بينه وبين الأمن في جميع أنحاء أوروبا فإنني أعتمد على تفهمكم وتعاونكم البنّاء مع أذربيجان. وأرجو تعميم هذه الرسالة على الفريق الاستشاري المشترك.

(توقيع) حسن حسنوف